قضايا سياسية

اسم المقال: تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن
اسم الكاتب: عبير محمد الوجيه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7642
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن[▽]

The Effect of the Saudi–Iranian agreement on the conflict in Yemen

عبير محمد الوجيه*
Abeer Mohammed Alwajih

المخلص:

مثّل الاتفاق الإيراني السعودي الموقع في 10 مارس(2023) تحول استراتيجي هام على مستوى العلاقة بين الدولتين، خاصة في ظل انقطاع العلاقات بينهما بشكلٍ تام منذ العام(2016) وما تشهده المنطقة العربية من أحداث كان لهما دور فيها، وبرز خلالها التنافس على إدارة الملفات الأمنية في المنطقة العربية في دول ما عرف بـ "الربيع العربي" ومنها اليمن التي اصبح الصراع فيها سمة للأحداث المتتالية وبرز خلاله التدخل الإقليمي الواسع الذي تنافست فيها السعودية وايران بشكلٍ كبير ما يجعل هذا الاتفاق ذو أهمية نظرًا لما قد يشكله من تأثيرات على الصراع في اليمن، إلا أن تلك التأثيرات لا يمكن لها أن تعمل على حل الصراع في اليمن نظرًا لمحدوديتها التي ترتبط بالعديد من المحددات والرهانات سواءً على مستوى السياق الذي وقعت في ظله هذه الاتفاقية وعلاقة الدولتين بما تمثله من منطلقات مختلفة وتعارض في المصالح وكذا على مستوى ما يشكله الصراع في اليمن المتسم بتعدد أطرافه وقضاياه من رهانات لذلك الاتفاق، وهو ما حاولنا تناوله في هذه الدراسة التي ركزنا من خلالها على محدودية التأثير للاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن.

الكلمات المفتاحية الاتفاق، السعودية، إيران، الصراع اليمني.

Abstract

The study addressed the limitation of the Saudi-Iranian agreement on the conflict in Yemen, which has been signed on 10 March 2023. This agreement is deeply important for the Saudi and Iran relations that may be a step to their rapprochement as well as for the Arab region, particularly in this period due to the Saudi-Iranian relations interruption since 2016 and the context of Arab region that many events have taken place since 2011 which was known as Arab spring. As far as Yemeni conflict is concerned which is still ongoing, many questions

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/13 تاريخ القبول: 2024/8/9 تاريخ النشر: 2024/9/30

• أستاذة العلوم السياسية بجامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

emerged as to whether the agreement might have positive effects on the conflict in Yemen or not?
Questions like these to be answered, The limitation of agreement whether the level of the Saudi and Iran or the level of the international alliances context should be studied, as well as Yemeni conflict that related to the actors and conflict issues, and this will explain the limitation of the Saudi-Iranian agreement on the conflict in Yemen.

Key words: Agreement, Saudi Arabia, Iran, Yemeni conflict.

المقدمة:

شكل الاتفاق السعودي الإيراني الموقع في 10 مارس للعام 2023 برعاية الصين أحد برز التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية ليس على مستوى العلاقات السعودية الإيرانية فحسب وانما كذلك على مستوى ما يمكن أن يشكله ذلك الاتفاق من انعكاسات على المنطقة العربية، وبالأخص الملفات المشتركة بين السعودية وإيران ويبرز في مقدمتها حالة الصراع الذي تشهده المنطقة العربية منذ العام 2011 بالنظر إلى أهمية ذلك الصراع الذي تحول في الكثير من الدول إلى أزمات متلاحقة يصعب السيطرة على نتائجها أو التنبؤ بمسارها من جهة، ومن جهة ثانية شكل حضور الصين في ذلك الاتفاق كوسيط بين الدولتين أهمية استراتيجية ينعكس من خلالها العديد من الدلالات في رسم وإعادة تشكيل خارطة القوى المؤثرة على السياسة الخارجية في المنطقة العربية، ومن جهة ثالثة بالنظر إلى تداخل الموقفين السعودي والإيراني تجاه تلك الصراعات وما يشكله ذلك التداخل من حالة تعارض في المواقف انطلاقًا من اختلاف المنطلقات التي تُبنى عليها سياسة كل دولة، أو حالة صدام انطلاقًا من تضارب المصالح للدولتين، وفي أحيانٍ قليلة حالة توافق تجاه بعض الملفات المشتركة، ويمثل الصراع في اليمن أحد تلك الصراعات التي يمكن قراءة وتحليل تأثير ذلك الاتفاق عليه، ذلك الصراع الذي بدأ مع أحداث ما عرف بـ"الربيع العربي" مطلع العام(2011)، وانتقل في عدة مراحل على مرِ أكثر من عقدٍ من الزمان ليشكل حالة من الصراع المتجدد بقضاياه وفواعله المحليين والإقليميين وهو ما قد يجعل للتطورات أو التحولات في السياسة الخارجية الإقليمية تأثيرات على ذلك الصراع خاصةً عندما تتعلق تلك التحولات بدول لها تأثيرها على ذلك الصراع، والذي برز بشكلٍ واسع مع قيام ضربات التحالف العسكري في اليمن في السادس والعشرين من مارس (2015) بقيادة المملكة العربية السعودية وهو ما جعل السعودية تقود تلك الحرب بما تحمله تلك القيادة من أعباء قد تجعل من هذا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاتفاق يشكل لها المخرج من نفق فشلها في حربها في اليمن ضد الحوثيين وبالتالي تخفيف الضغط عليها.

أهمية البحث: تناول موضوع الاتفاق الإيراني السعودي بما قد يشكله من تأثير على الصراع في اليمن يمثل أهمية تنبع من أهمية ذلك الاتفاق الذي سيعيد رسم السياسة الخارجية للدولتين وبالتالي قد يعيد تحديد علاقة تلك الدولتين بمحيطها الإقليمي، وهو ما قد ينعكس على مسار الصراع في اليمن، كذلك فإن الحديث حول ما يمكن أن يشكله ذلك الاتفاق من تأثير تجعل القراءات حوله متفائلة للحد الذي يجعل البعض ينظر للاتفاق وكأنه آلية لمعالجة القضايا المشتركة بين الجانبين السعودي والإيراني ومن أبرز تلك القضايا الصراع في اليمن، كما أن أهمية هذا البحث تنطلق من تناولنا لحدود ذلك التأثير الذي سيكشف عن المحددات التي قد تحد من تأثير ذلك الاتفاق وبالتالي من أهميته بالنسبة للصراع في اليمن وهو ما سيعطي مؤشرات عامة لأهمية ذلك الاتفاق بالنسبة للملفات الإقليمية المشتركة بشكلٍ عام، كذلك فإن أهمية البحث في هذا الموضوع تكمن في الفترة التي أتى في ظلها هذا الاتفاق وكيف أن للتحولات الدولية أهميتها في إعادة تشكيل الدولة لخطوط علاقتها مع بقية الدول، أضف إلى ذلك ما للصراع اليمني من أهمية للدولتين شكّل تنافس بينهما ليس فقط منذ العام(2011) وإنما ما قبل هذا التاريخ وهو ما سيعطي للباحث والقارئ بشكلٍ عام صورة تحليلية لمفردات ذلك الصراع من جهة ولتغيرات السياسة الخارجية للعربية السعودية وإيران في علاقتها بذلك الصراع من جهةٍ ثانية.

هدف البحث: في تناولنا لتأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن فأننا نهدف من خلاله إلى:

- دراسة ابرز المنطلقات للسياسة الخارجية السعودية والإيرانية والتي تشكل محددات لتلك السياسة في علاقتها بالاتفاق وما قد تشكلها من فرص للبدء في حل مسار الصراع اليمني أو تحديات على طريق حل الصراع أو التأثير فيه.
- معرفة الدوافع التي أدت إلى ذلك الاتفاق في علاقتها بالسياق الذي أتى في ظله الاتفاق وكيف أنهما أي الدوافع والسياق سيؤثران على فاعلية هذا الاتفاق في تأثيره على الصراع في اليمن.
- التعرف إلى الحاكمية الجديدة في سياسة الدولتين والتي ترتبط بمقولات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- دراسة وتحليل كيف أنّ لمسار الصراع في اليمن دوره في الحيلولة دون أن يكون للاتفاق تأثيره المباشر أو على المدى الطويل على الصراع اليمني.

مشكلة البحث: البحث في موضوع الاتفاق السعودي الإيراني في علاقته بالصراع في اليمن يطرح العديد من المشكلات البحثية والتي نُركز من خلال هذا البحث على مشكلة رئيسية تتمثل في السؤال التالي:

ما هي حدود تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن؟

وبناء على هذا السؤال المركزي تُثار العديد من الأسئلة المرتبطة به تتمثل في:

- كيف تؤثر محددات السياسة الخارجية للدولتين على فاعلية الاتفاق بينهما في ما يتعلق بالصراع اليمني؟
- هل يمكن لهذا الاتفاق أن يشكل مرحلة جادة في تسوية الصراع اليمني؟ أم أنه يأتي في اطار محاولة السعودية التخلي عن التبعية المطلقة للولايات المتحدة الامريكية التي تعتقد أنها تحميها من التهديد الشيعي؟
- ماهي أبرز الرهانات لهذا الاتفاق؟

فرضية البحث: ننطلق في دراستنا هذه من فرضية أساسية مفادها ما يلي:

هناك علاقة تأثير للاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن حيث أنّه كلما تضاءلت محددات ذلك التأثير كلما اتسعت حدود التأثير واتجه الصراع في اليمن نحو مسار الحل، والعكس صحيح كلما اتسعت المحددات قلت حدود التأثير على الصراع في اليمن.

وبناءً على الفرضية السابقة يمكن وضع فرضية أخرى ترتبط بالصراع اليمني وهي:

ستعمل المحددات المرتبطة بالصراع في اليمن على تحجيم تأثير الاتفاق السعودي الإيراني بشكلٍ أكثر وضوحًا من تلك المحددات المرتبطة بالاتفاق.

الاطار المنهجي للبحث في إطار تناولنا لهذا البحث شكّل منهج التحليل النسقي أو ما يعرف بتحليل النظم ممثلاً في منهج النظم لـ"ديفيد إيستون" أداة تحليلية ننطلق من خلاله في تحديد مدخلات ذلك الاتفاق وتفاعل تلك المدخلات مع الصراع في اليمن وبالتالي ما سيشكله ذلك التفاعل من مخرجات قد يكون لها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إسهامها في التأثير على الصراع في اليمن، حيث يمثل النظم اطار تحليلي يمكن أن يشكل نقطة البداية للدراسات السياسية التي ترتكز على مدخلات النظم والتي تتأثر ببيئته التي هي عبارة عن كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته وتفاعلات تلك المدخلات وما تشكله من مخرجات[1]، كذلك تشكل المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أحد أهم الأطر التحليلية في هذا الموضوع وذلك لما تحمله من أسس تحليلية ترتكز على مصالح الدول في بناء علاقاتها الدولية والتغيرات التي تطرأ عليها بناء على تلك المصالح وخاصة ما يتعلق منها بالأمن الذي يعد المصلحة الحيوية، وكذا ما تحمله من أفكار حول الواقعية الهجومية أو الواقعية الدفاعية التي أرست لفرضيات يتبين من خلالها كيف تؤثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة توجهها الخارجي[2]، والتي ستتوضح من خلال الدوافع لذلك الاتفاق وكيف عملت مصلحة الدولتين في التوصل إليه، وبناءً عليه قسمنا البحث إلى تقسيمات رئيسية تمثلت في حدود التأثير على مستوى سياق الاتفاق (اولاً)، وحدود التأثير على مستوى رهانات الاتفاق (ثانيًا)، ، إضافة إلى المقدمة التي يشملها البحث والخاتمة.

اولاً: حدود التأثير على مستوى سياق الاتفاقية

يُعرّف الاتفاق على أنه "صك دولي ينشئ التزامات حقوقية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو مالية، أو ثقافية، توافق عليها دولتان عقب المفاوضات"[3]، وهو بذلك يتميز بإجراءات بسيطة تتمثل عادةً بمرحلتين هما المفاوضات والتوقيع[4]، وبالقياس على الاتفاق السعودي الإيراني نجد أنّ الاتفاق تم التوقيع عليه بعد مفاوضات بين الجانبين الإيراني والسعودي جرت في الصين في الفترة من السادس إلى العاشر من مارس(2023)، وكان قد سبق هذه المفاوضات عدة لقاءات وحوارات بينهما خلال عامي(2021) و(2023)، والتي تمت بوساطة من جمهورية العراق وسلطنة عمان، وتضمن هذا الاتفاق عدة بنود تناولت الجوانب السياسية، وكذا الاقتصادية من خلال تفعيل اتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار

[1] جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=2167

[2] منعم خميس مخلف، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس رؤية تحليلية، دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014، ص 232.

[3] صقر الجبالي وآخرون، معجم المصطلحات السياسية والمدنية، نابلس، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، 2014، ص31.

[4] صداع دحام الفهداوي، عبد الصمد رحيم زنكه، معيار التمييز بين المعاهدة الدولية والاتفاقية، مجلة العلوم القانونية /كلية القانون – جامعة بغداد العدد1، 2018، ص477.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الموقعة في 27 مايو(1998)، والجوانب الأمنية من خلال تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بتاريخ 17 ابريل(2001) [1]، وأهمية هذه الاتفاقية يمكن النظر إليها من خلال توقيتها الذي أتى في سياق قد يكشف عن محدودية تأثير هذ الاتفاق على الصراع في اليمن بالرغم من أهميته، وهذا السياق بطبيعته متغير بحسب العوامل التي ستعيد تشكيله، وعليه فإنه لا يمكن فهم أو استقراء تأثير الاتفاق دون النظر في سياقه والذي يتمثل بمستويين، داخلي للدولتين، ودولي.

1. السياق على المستوى الداخلي للدولتين

يمثل السياق العوامل والأسباب المباشرة أو غير المباشرة التي دفعت نحو الاتفاق، كما أنّه يعبر عن الإطار العام الذي أتى في ظله الاتفاق إن على مستوى الدولتين، أو على المستوى الدولي، وذلك لما لهذين المستويين من أهمية في تحديد مستوى التأثير للاتفاق على الصراع في اليمن لأنه لا يمكن الفصل بين ذلك السياق وما يمكن أن يترتب عليه من آثار ستعمل على الحد من التأثير على الصراع في اليمن، أو الاسهام في التأثير على ذلك الصراع بشكلٍ ربما يقود في مرحلة ما إلى انفراج ذلك الصراع أو العكس.

وقع الاتفاق في العاشر من مارس (2023)، بعد فترة من انقطاع العلاقات بين الدولتين والتي تميزت بفترات ومراحل عكست من خلالها القطيعة تارة والتقارب تارةً أخرى، فمنذ الحرب العالمية الثانية وما قبلها تعد العلاقات بين الدولتين محدودة، وخلال مراحل زمنية متعددة تغير مستوى العلاقة بين الدولتين ويحكم ذلك العوامل الجغرافية بالنظر إلى التقارب الجغرافي للدولتين، والعوامل السياسية الداخلية والخارجية من خلال تبني الدولتين لسياسات التقارب أو التنافس بينهما وكذا تقارب إيران والسعودية مع الأنظمة العالمية وتأثير الحروب الإقليمية على دور كلاٍ منهما وكذا تغيرات السياسة الدولية التي أثرت في علاقة الدولتين التي شهدت في العام 1991استئناف علاقتيهما الدبلوماسية ولكن هذا الاستئناف لم يدم حيث شهدت علاقة الدولتين انقطاع تام في العام (2016) بعد أن قام النظام السعودي بإعدام "نمر الباقري" المعارض السعودي ذو الأصول الدينية الشيعية والذي أتى بعد توتر العلاقات بين الدولتين في (2015) إثر حادثة التدافع في موسم الحج راح ضحيتها 450 من الحجاج الإيرانيين[2]، وهذا السياق لعلاقتيهما سيكشف عن

---

[1] منتدى مجال، الاتفاق السعودي الإيراني زلزال سياسي سيغير خارطة التحالفات الإقليمية، مارس2023، شوهد بتاريخ 15 اكتوبر 2023، على الرابط: https://majalforums.com/posts/472/

[2] بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2017، ص34.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دوافع الاتفاق التي تظهر رغبة الدولتين في إعادة العلاقات بينهما حيث يشير مضمون الاتفاق إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وتفعيل الاتفاقيات السابقة وهما اتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار الموقعة في 27 مايو(1998)، واتفاقية التعاون الأمني الموقعة بتاريخ 17 ابريل(2001)، في حين أنه ليس هناك تضمين بشأن الملفات المشتركة على مستوى المنطقة ومنها الصراع في اليمن، وهو ما يجعل من الدوافع في الاتفاق تمثل أولوية السياسة الخارجية للبلدين والتي تشير إلى عدم التركيز على حل القضايا المرتبطة بالصراعات في المنطقة، وهو ما يعطي دلالته في أنه لن يكون للاتفاق تأثيره المباشر على الصراع اليمني خاصة بالنظر إلى طبيعة العلاقة بين الدولتين والتي قد تشهد توتر يعقبه انقطاع العلاقات، وبالتالي يكون هذا الاتفاق كما سابقيه.

هذا على مستوى السياق المتعلق بالدولتين، إضافة إليه هناك السياق المرتبط بكل دولةٍ على حدة، وهو ما سيعكس كذلك كيف سيكون للاتفاق محدودية في التأثير على الصراع في اليمن.

أ. السياق على المستوى السعودي

وقع الاتفاق في ظل تغيرات للسياسة الداخلية السعودية سيبرز معها تركيز وأولوية القضايا الداخلية، وتغيرات في السياسة الخارجية ستكشف عن المدى الذي يمكن معه اعتبار الاتفاق يحمل تأثيرات ذات دلالة إيجابية أو العكس، أولى المتغيرات التي أتى الاتفاق السعودي الإيراني في ظلها هي رؤية المملكة المعروفة بـ"رؤية 2030" والتي تم الإعلان عنها في الخامس والعشرين من أبريل للعام(2016)، أي بعد ما يقرب من عام وشهر من بدء المملكة العربية السعودية بقيادة تحالفٍ عربي لشن هجمات علي اليمن في مارس(2015) بهدف إنهاء سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، وهو ما يحمل دلالات في طياته فمن جهة يعكس انخراط السعودية المتزايد في الصراع اليمني في الوقت الذي يوجد لإيران مواقفها تجاه ذلك الصراع بدعمها لطرف الحوثي مقابل دعم السعودية لطرف الحكومة اليمنية، ومن جهةٍ أخرى يعكس عودة المملكة لبناء الداخل من خلال هذه الرؤية التي ترتكز على ثلاثة محاور تتمثل في المجتمع الحيوي الذي ستركز من خلاله الرؤية على توفير جودة الحياة للمواطنين، ومحور الاقتصاد المزدهر من خلال التعليم والاستثمار وغيره، والوطن الطموح بالتركيز على القطاع العام، ولتحقيق تلك المحاور هناك العديد من الأهداف والالتزامات[1] التي ستعمل على تركيز العربية السعودية على بناء الداخل، ويمكن أن نستقرئ ذلك

[1] المملكة العربية السعودية، رؤية 2030، ص 13، متوفرة على الرابط:
https://www.saudiembassy.net/sites/default/files/u66/Saudi_Vision2030_AR.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من خلال مقارنة هذه الرؤية بالاستراتيجية السعودية نهاية ثمانينيات القرن الماضي التي ركزت في محاورها على بناء الداخل ولم تغفل الدور السعودي على مستوى الخارج إن على مستوى قضايا الدفاع عن الخليج العربي والبحر الأحمر أو على مستوى سياستها تجاه القضية الفلسطينية والقضايا الإسلامية[1]، وتركيز السعودية على بناء الداخل يعكس واقعيتها الجديدة في بناء علاقاتها الخارجية والذي جعلها تسعى نحو التقارب مع إيران رغبةً منها في الحد من مشاكل السياسة الخارجية التي ستعمل على تغيير أولوياتها في هذه السياسة من خلال إعادة بناء علاقاتها وتحالفاتها والذي أتى جزء منه في التقارب السعودي الصيني والجزء الآخر في محاولة تطبيع علاقتها مع إيران، وهذا السياق سيعمل على إبراز محدودية تأثير الاتفاق خاصة بالنظر إلى كونه لم يشر إلى أي خطوة إيرانية تجاه اليمن، وكذا بالنظر إلى الآثار التي ترتبت على الهجوم الذي حدث في العام(2019) على منشأة النفط "أرامكو" المتمثلة في عدم قدرة الولايات المتحدة أو عدم رغبتها في حماية السعودية من هجمات الحوثيين المدعومين من إيران التي تربطها بالصين علاقات جيدة وبالتالي سيكون للصين تأثيرها في توجهات السياسة الخارجية لإيران[2]، والتي اتضحت من خلال دعم إيران لهدنة في اليمن التي أُعلن عنها في إبريل(2022)، وإن كانت الهدنة لم تستمر إذ انتهت في اكتوبر(2022) إلا أنّها سمحت بإعادة تواصل السعودية مع الحوثيين بشكلٍ غير مباشر عبر الوسيط العماني وفي فتراتٍ لاحقة عملت السعودية على التقارب مع الحوثيين من خلال سعيها إلى تسوية الصراع في اليمن بما يمكنها من الخروج من هذا الصراع، وبما يعكس رغبتها في الخروج منه والتركيز على قضايا الداخل السعودي، إضافة إلى ذلك فإنّ تلك التسوية في ما لو تمت وتم الإعلان عنها ستظل تسوية وليست معالجة للصراع وإنهاؤه، وتلك الهدنة تمثل جزء من سياق الاتفاق السعودي الإيراني الذي يشير بشكلٍ غير مباشر إلى أحد عوامل ومسببات هذا الاتفاق وهو رغبة المملكة في الخروج من الصراع في اليمن الذي لعبت فيه دور كبير من خلال قيادتها للتحالف العسكري الذي أنهك بدوره مقدراتها خاصة مع استقطابها للعديد من المقاتلين من خارج حدودها واستنزف اقتصادها بشكل لا يستقيم مع تبنيها لرؤية الاصلاحات الاقتصادية في رؤية2030، وكذلك الحال في السياسة الخارجية التي عملت المملكة من خلالها على إعادة بناء علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي كسوريا وقطر وتركيا بالإضافة للصين وروسيا في محاولتها لبناء

[1] عبدالرحمن سلطان، أضواء على الاستراتيجية السعودية، عمان، شركة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى 1990، ص9.

[2] عمرو حمزاوي، كيف يستقرئ خبراء كارنيغي تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على مجالات تخصّصهم؟، مركز كارينغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/89283

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

استراتيجية متوازنة في علاقاتها الخارجية[1]، وهذا بدوره يحتاج الى استقرار أمني سيكون لإيران دور فيه، وهو ما يعكس النظرة الواقعية للعلاقات السعودية في محيطها الإقليمي والدولي بما يجعلها تتبنى في سياستها الخارجية الواقعية الدفاعية، وعليه فسيكون تأثير الاتفاق محدودًا على مستوى الصراع في اليمن كونه اتفاق سعودي إيراني لإعادة العلاقات بينهما وليس لحل القضايا الخلافية ومنها الصراع في اليمن.

ب. السياق على المستوى الإيراني

في ما يتعلق بالسياق على مستوى إيران فإنّ الاتفاق جاء في ظل أوضاع داخلية تستدعي من إيران وتوجب عليها معالجتها وبالتالي البحث عن أي فرصة يمكن أن تساعدها في ذلك، فمن جهة تعيش إيران في عزلة دولية وإقليمية بسبب برنامجها النووي الذي فرض عليها العديد من العقوبات والتي أدت بشكلٍ وبآخر إلى وضعٍ اقتصادي متدهور وهو ما جعلها تفكر في البحث عن مجالات للتعاون مع المحيط الإقليمي لها[2]، إذ يمثل البرنامج النووي الإيراني أحد العقبات التي تحول دون بناؤها علاقات اقتصادية مستدامة ومستقرة، حيث فرض البرنامج النووي الإيراني عليها العديد من العقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة شملت عقوبات تجارية بفرض الحصار ومنع الاستثمار في مجال النفط وتجميد الودائع الحكومية وودائع الأفراد ووقف تصدير منتجات التكنولوجيا المتطورة إلى إيران وغيرها من العقوبات التي أثرت على الاقتصاد الإيراني خاصة مع صدور العديد من القرارات الدولية بشأن البرنامج النووي الصادرة عن مجلس الأمن[3]، ومع تزايد هذه العقوبات واستمرار إيران في برنامجها النووي بدأ الداخل الإيراني يظهر ردود فعل ستؤثر على استقرار النظام الإيراني وهذا ربما دعا الحكومة الإيرانية للتفاوض مع المجتمع الدولي والذي نتج عنه الاتفاق النووي الإيراني الموقع في(2015)، والمعروف باتفاق 5+1(الولايات المتحدة، الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا، المانيا)، والذي جعل السعودية تُعيد التفكير في علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي حيث سيكون لإيران دور في أمن المنطقة[4]، وهو ما ظهر من موقفها تجاه هذا الاتفاق الذي رحبت

[1] عمرو سعيد، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على فرص التسوية في اليمن، مجلة مدارات إيرانية، العدد20، يونيو2023، ص27.

2 مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، وحدة الرصد والتحليل، متاح على الرابط: https://fikercenter.com/2023/04/09/

[3] عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى،2015،ص 36،31.

[4] محمد اشتيه، نحن واتفاق النووي الإيراني، رام الله،2015، ص22.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

به ورأت فيه دليلًا على تراجع الولايات المتحدة على لعب دور الضامن في أمن المنطقة وقبول القوى الغربية بنفوذ إيران في المنطقة[1] الأمر الذي سيجعلها تعيد النظر في تحالفاتها وسيكون له أثر في الاتفاق الذي ستوقعه مع إيران والذي أتى في ظل هذا السياق على الرغم من الانسحاب الأمريكي من هذا الاتفاق مع إيران في العام 2018 بما يشكله من أثّر على السياق المتعلق بإيران التي أصبح لها دور أساسي في المنطقة ويمكنها التأثير على الملفات الإقليمية ومنها الملف اليمني[2]، وهذا التأثير سينسحب على المستوى الدولي والذي سيمثل السياق المتعلق به أحد السياقات للاتفاق السعودي الإيراني وسيعمل على الحد من تأثيره على الصراع في اليمن كونه سيكشف عن العديد من المحددات لتأثيره.

2. السياق على المستوى الدولي

يمثل السياق على المستوى الدولي مستوى هام في التحليل لمعرفة عوامل محدودية التأثير الذي يمكن أن ينجم عنه الاتفاق السعودي الإيراني وذلك لسببين:

- الأول أن الصراع في اليمن بقدر ما هو صراع داخلي إلا أنّ التدخلات الدولية تكشف عن أهمية ذلك الصراع للدول المتدخلة وبالتالي أهمية كل ما يمكن أن يؤثر على هذا الصراع خاصة ما يتعلق بطرفين إقليميين لهما دور بارز في الصراع وفي المنطقة بشكلٍ عام.
- الثاني أنّ هذا الاتفاق لا يمكن أن يكون بمعزلٍ عن السياسات الدولية وتغيرات المشهد الدولي والذي سيعمل على تحديد تأثير هذا الاتفاق.

أ. السياق الدولي العام

وقع الاتفاق السعودي الإيراني في ظل الحرب الروسية الأُوكرانية التي بدأت في فبراير(2022) والتي سيكون لها تأثيرها على النظام العالمي سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي وهو ما يجعل الدول تبحث عن البديل لرفد اقتصادها أو تشكيل سياسات جديدة، ويتضح ذلك من خلال الدور الروسي في السياسة الدولية الذي برز مع عودة روسيا للمسرح الدولي، وكذا دورها في الاقتصاد العالمي وما يشكله من أهمية خاصة في مجال توريدها للغاز الطبيعي وتصديرها للقمح وهو ما يؤثر على الأمن الغذائي العالمي

[1] داليا داسا كاي، جيفري مارتيني،الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران الاستجابة الإقليمية لاتفاق نووي نهائي، مؤسسة راند،2014، ص11، على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RAND_PE122z1.arabic.pdf

[2] رشا عدنان مبيضين الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البقاء، المجلد 23، العدد1،2020، ص40.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خاصة في الدول التي تشهد أزمات وصراعات وفي محيطها الإقليمي[1]، كذلك فإن هذه الحرب تكشف عن تحولات المشهد السياسي العالمي وعجز نظامه عن كبح السياسات العدائية لدوله تجاه دولٍ أخرى، خاصة بالنظر لما تشكله علاقة روسيا بإيران من أهمية لروسيا في المنطقة العربية عامة والخليجية بشكلٍ خاص والتي تنطلق فيها من خلال علاقتها بإيران التي تمثل بالنسبة لروسيا العمق الاستراتيجي لها في المنطقة والتي ستمنح الروس عمقًا استراتيجيًا وسيكون محوري بين دول اسيا الوسطى والخليج العربي والشرق الأوسط[2]، وهذا يمكن أن يتحقق بشكلٍ أكثر فاعلية مع حدوث تحالفات استراتيجية في المنطقة والذي سيمثل الاتفاق السعودي الإيراني أحد بوادره، ما يكشف عن محدودية تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن وذلك لتشكله في ظل أوضاع دولية يكون تأثيره المباشر على الدول التي وقعت عليه والتي تتأثر بهذه الأوضاع الدولية وبتغير التحالفات التي سنأتي على ذكرها في فقراتٍ قادمة، كذلك يمكن النظر للسياق الدولي من خلال صعود الصين في السياسات الدولية وأخذها دور الوسيط في هذا الاتفاق الذي يعد أول تدخل منفرد لترتيبات المنطقة من قبل قوة غير الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة في(1990) ويؤسس لدور الصين في الملف الأمني في المنطقة في إطار تفعيل مبادرة الأمن الدولي التي أطلقتها الصين في أبريل(2022) والتي تتعهد الصين من خلالها باستخدام المعايير العالمية لدعم جهود الدول الإقليمية من أجل تعزيز الحوار، واستيعاب المخاوف الأمنية لجميع الأطراف، وتعزيز القوى الداخلية لحماية الأمن الإقليمي، ودعم جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في لعب دور بناء في هذا الصدد[3]، وهذا يعكس كذلك التقارب الصيني السعودي الذي مهد للصين لعب دور الوسيط من خلال زيارة الرئيس الصيني للسعودية في ديسمبر(2022) وانعقاد ثلاث قمم صينية سعودية وصينية خليجية وصينية عربية[4]، وهو ما عزز من دور الصين وسيعمل كذلك على رسم تحالفات جديدة قد تشكل أحد رهانات

[1] Ukraine Crisis, Ukraine war: What are the impacts on the world today?, at: https://www.rescue.org/article/ukraine-war-what-are-impacts-world-today

[2] صابرين حيدر حسن، زياد طارق عبدالرزاق، دور القوى الدولية في أمن منطقة الخليج العربي، مجلة مدارات إيرانية، العدد(20)، يونيو2023، ص147.

[3] الخليج الجديد، مبادرة الأمن العالمي: الهيكل الأمني الجديد للصين لمنطقة الخليج، مايو2023، متاح على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/294448

[4] ذو الفقار علي عبود، تحديات الاتفاق الإيراني السعودي في ضوء التنافس الصيني الأميركي، مجلة مدارات إيرانية، العدد(20)، يونيو2023، ص181.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاتفاق السعودي الإيراني وبالتالي تعمل بشكلٍ غير مباشر في التأثير على الصراع في بالنظر لما شكله هذا الصراع من ساحة للحرب بالوكالة للأطراف الإقليمية.

ب. تنوع تأثير التحالفات الدولية الجديدة

لا يمكن لأطراف الصراع الداخلية وحدها أن تتحكم في مسار الصراع في اليمن فقد برز دور الفاعل الخارجي وبشكلٍ واضح منذ بداية الأحداث في فبراير (2011)، هذه الأطراف التي يرتبط كلاً منها بطرف من أطراف الصراع وتشكل تحالفاته معه أحد التحديات التي تواجه الصراع في اليمن، ومع التقارب الإيراني السعودي ستتغير التحالفات الدولية التي بدورها ستعمل على التأثير في تحالفات ومواقف اطراف الصراع الداخلية حيث ستمثل التحالفات الجديدة أو التي ستظهر كنتيجة للسياق الذي يمر به الوضع الدولي الراهن أحد الرهانات التي ستكشف عن محدودية تأثير الاتفاق السعودي الإيراني وهنا يبرز الدور الصيني في هذا الاتفاق والذي كشف عن جانب من هذه التحالفات والتوافق السعودي الإيراني في اختيار الوسيط الصيني الذي استطاع تعزيز التقارب بينه وبين منطقة الخليج العربي وغرب اسيا خاصة في ما يخص اقتصاديات الطاقة ونجح في دعم روسيا في تصدير النفط والغاز بعد تصاعد الإجراءات الاقتصادية الأوربية ضد روسيا إثر حربها ضد أوكرانيا[1] إلا أنه لا يمكن الجزم بأن ذلك سيكون له الأثر في الصراع اليمني كون التحالفات يمكن أن تتغير تبعًا لحدوث متغيرات جديدة على الساحة الدولية، اضف إلى ذلك أن التحالف السعودي مع الولايات المتحدة لم يتأثر بالدور الصيني وإن بدا أن الصين تقترب كثيرًا من السعودية إلا أن ذلك لن يلغي التقارب السعودي الأمريكي على الأقل في الوقت الراهن الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة للتزود بالنفط السعودي الذي لعب دور كبير في تعزيز مكانتها على الساحة الدولية وأصبحت منطقة الخليج والسعودية على وجه الخصوص مصدر للربح بالنسبة للولايات المتحدة وليس فقط مصدر للطاقة[2] مع التأكيد على أن هذه المعطيات تغيرت حيث لم يعد النفط هو الضابط في توجيه العلاقات الدولية وإنما ما يرتبط بتلك العلاقات من بناء المصالح، والذي يمكن تفسيره انطلاقًا من مقولات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية التي تؤكد على وجود المهيمن الإقليمي وكذا مصلحة الدول في بناء علاقاتها، وهذا الأمر ينسحب على التحالف مع روسيا وما سيشكله من تأثيرات على الأطراف المتحالفة معها أو التي ستتحالف

[1] ذو الفقار علي عبود، مرجع سابق، ص182.

[2] خالد بن محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسات الدولية قضايا ومشكلات، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الثانية، 1987، ص143.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خاصة مع تغيرات الوضع في المنطقة العربية بعد طوفان الأقصى وما قد يفرزه من متغيرات جديدة أو يترتب عليه من آثار ستقلل من أهمية الاتفاق السعودي الإيراني، وكل هذه المعطيات للتحالفات الدولية وتغيراتها ستحدد فاعلية الاتفاق بالنسبة للصراع في اليمن.

ثانيا حدود التأثير على مستوى رهانات الاتفاق

تمثل الرهانات إما فرصة أو تحدٍ ستكشف بطبيعتها عن المحدودية في التأثير وكيف أنّ لتلك الرهانات إسهامها في مدى فاعلية الاتفاق علاوةً على ما يمكن أن تشكله من مدخلات يمكن أن تعيد طرح الكثير من القضايا التي ستمثل مخرجات الاتفاق خاصة مع إشارة الاتفاق إلى إعادة تفعيل الاتفاقيات السابقة في مجال التعاون الأمني وفي مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، وهو ما يعطي مؤشر على تعطل الاتفاقات السابقة بين الدولتين والتي يعود جزء منها إلى طبيعة الرهانات التي إن لم يقع تجاوزها فإن تفعيل الاتفاق سيكون من الصعوبة بمكان فضلًا عن غياب تأثيره على مستوى الملفات المشتركة ومنها ما يخص الصراع في اليمن.

1. الرهانات المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولتين

تنطلق الدول في علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال سياسة خارجية تحدد الثوابت والمرتكزات التي ترسم بموجبها خطوط السياسة الخارجية والتي قد تتأثر في فترات معينة بالحالة الدولية العامة ولكن تظل هنالك منطلقات وثوابت لكل دولة، وهذه المنطلقات بقدر ما تختلف بين دولةٍ وأخرى فأنها ستعمل على اختلاف علاقة الدولتين، وقد تدخل في مراحل من توتر العلاقات أو انقطاعها أو تصبحان متنافستان في محيطهما الإقليمي خاصة مع وجود الملفات المشتركة بينهما، وعدم وجود آلية مشتركة لإدارة هذه الملفات، وهو ما يمكن استقراءه في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والذي سيكشف عن الرهان المرتبط بسياستهما الخارجية في علاقته بالاتفاق وبما ستشكله تلك المنطلقات من حدود في التأثير على الصراع في اليمن.

أ. اختلاف منطلقات وثوابت السياسة الخارجية للدولتين

تختلف منطلقات وثوابت السياسة الخارجية لإيران والسعودية تبعا لاختلاف طبيعة نظاميهما السياسي مع التأكيد على أن كليهما نظامين ثيوقراطيين أي أنظمة دينية ويختلفان فقط في المؤسسات السياسية للدولة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فايران نظام ثيوقراطي يرتكز على ولاية الفقيه (مبدأ ديني شيعي) والمملكة العربية السعودية تعتمد القرآن كدستور للبلاد وضمانته العائلة الحاكمة (حسب رؤية سنية).

يقوم النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد (1979) على عقيدة أنه ينبغي أن يتحد المسلمون[1] وهو ما جعل النظام الإيراني يتبنى مبدأ تصدير الثورات وهذا سيؤسس لثوابت السياسة الخارجية التي تقوم على عقيدة التدخل في شؤون الدول الأخرى، والتأسيس لإقامة دولة إسلامية اثبتت التجربة الايرانية إمكانيته ومعقوليته فعلى سبيل المثال فإن حركة الاخوان المسلمين في العالم قد رأت في الثورة الإيرانية مصدر الهام لهم وأنها إجابة للمعسكر العلماني بأن دولة اسلامية في ما بعد الحداثة أمر ممكن، وهذا يرتبط بقدرة النظام الإيراني على ترجمة أفكار الواقعية في علاقاتها وسياستها الخارجية وفرض أفكارها من خلال إعادة بناء الدول لعلاقاتها مع إيران بناء على المصالح التي يأتي الأمن في مقدمتها، وفي إطار أسس النظامين سنجد النظام في السعودية يقوم على أساس عائلي وراثي وتتحكم في مقاليده سيطرة العائلات القوية، في حين يقوم النظام الإيراني على الحكم الجمهوري من خلال مسماه "الجمهورية" وعلى الرغم من ذلك فهما يشتركان في تركيز السلطة بيد شخص واحد حيث تتركز في النظام السعودي بيد "الملك" وفي النظام الإيراني تتركز بيد "المرشد الأعلى" وهو ما سيؤثر بطبيعته على مركزية القرار الخارجي، كذلك يعتمد النظامين على الأساس الديني لشرعيتهما[2] مع اختلاف التوجه كما سبق وأشرنا، وهذا سيطرح بطبيعته أحد المحددات في سياستيهما، ويمكننا هنا إبراز اختلاف المنطلقات سياسيًا وإيديولوجيًا والتي ستعكس بطبيعتها ثوابت السياسة الخارجية للدولتين، حيث تُمثّل الأيديولوجية محددًا مهمًا في سياستهما الخارجية التي تقوم في جزءٍ منها على التنافس الأيديولوجي المتأصل بينهما[3]، والذي يُعبّر بصورة عامة عن نظام للقيم والمعتقدات السياسية والدينية، إذ تقوم إيران على الإسلام الشيعي فمنذ نجاح الثورة الايرانية في عام(1979) تم استبدال الحكومة بنظام إسلامي شيعي يعارض المؤسسة الملكية التي أطاحت بها الثورة وكذا يعارض الولايات المتحدة الأمريكية وهو عكس توجه العربية السعودية التي تقوم على الملكية وترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، وهذا بطبيعته سيعمل على الحد من تأثير أي اتفاق بينهما حيث ستعمل السعودية على تشجيع الأنظمة الملكية والتي تقوم على الإسلام السني وهذا ربما يفسر دعم النظام السعودي لحركة مجاهدي خلق في إيران في إطار سعيها للحفاظ على العقيدة الدينية ذات الطابع السني

---

[1] بنفشه كي نوش، مرجع سابق، ص175.

[2] حسين جابر عبدالله، طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية 1990–2001، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2021، ص53.

[3] Luíza Gimenez Ceriol, Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring, Contexto Internacional Vol. 40(2) May/Aug 2018, p311, at: https://2u.pw/v8MTz

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ورفضها أي حركات في إطار مقاومة الأنظمة كما فعلت مع البحرين اعتقادا منها أن ذلك يزعزع عروش ملكيتها، في حين ستشجع إيران الأنظمة الجمهورية والتي تتبع الإسلام السني وبالتالي فهي تدعم الحركات الشيعية وتشجع على الثورات ضد الأنظمة كما هو واضح من خلال مواقفها تجاه ما عرف بالربيع العربي والذي يعكس بدوره اختلاف موقفي السعودية وإيران تجاه الصراع في اليمن ودعم طرف دون الآخر بل وجعل الطرف هذا في مواجهة مع الطرف الآخر، حيث دعمت إيران الحوثيين الذين يتبنون التوجه الشيعي في حين دعمت السعودية الحكومة الشرعية التي تقوم على الإسلام السني[1].

كذلك نجد أن أحد جوانب الاختلاف يتعلق بالعقيدة الاستراتيجية التوسيعية لإيران حيث تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على الاستراتيجية التوسعية الشاملة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا ودينيًا والتي تسخر لها كافة الامكانيات المادية والمعنوية(الثقافية والفكرية) من خلال دعمها للحركات والتغيير في الأنظمة وهو ما جعلها تدخل في صراعات مستمرة في محيطها الإقليمي[2]،

وهذا اتضح كذلك من خلال دعمها لحركات التغيير التي انتشرت في المنطقة العربية منذ(2011) ودعمها للحوثيين وهو السياق الذي أثر على مسار الصراع في اليمن وسيعمل على الحد من دور الاتفاق السعودي الإيراني في هذا الصراع لأنه سيبرز اختلاف منطلقات السياسة الخارجية لإيران عنها للسعودية حيث تقوم السياسة الخارجية في السعودية على المحافظة على الوضع الراهن وتعارض محاولات التغيير خاصة في مؤسسات السياسة داخل الدول الخليجية[3]، وهي معارضة كذلك لمحاولة التغيير في دول أخرى كاليمن في دعمها للحكم الإمامي مقابل معارضتها للحكم الجمهوري أبان قيام الثورة اليمنية في(1962)، كذلك تبرز اختلاف المنطلقات في علاقة كل دولة بمحيطها الدولي ففي حين ترتبط السعودية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ إيران تربطها علاقة غير مستقرة مع الولايات المتحدة بل أن سياسة إيران تقوم على معارضة الولايات المتحدة وسياستها في المنطقة، وهو ما سيوجد العديد من الرهانات المرتبطة بحدود علاقة الدولتين السعودية والإيرانية بمحيطهما الإقليمي والدولي وسيعكس ذلك ايضًا تبدل التحالفات المرتبطة بفتح آفاق للتعاون مع دول منافسة لدول أخرى وهو ما سيعكس أحد الرهانات المتعلقة بتأثير الاتفاق.

---

[1] احمد ادعلي، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي، **سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد36، يناير 2019 ص55.

[2] نبيل خليفة، الصراع العربي الفارسي قراءة جيبولوتيكية للمواجهة التاريخية حول خليج الأمم، لبنان، مركز بيبلوس للدراسات،2018، 2018، ص158.

[3] حسين جابر عبدالله، مرجع سابق،ص52.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. تعارض مصالح الدولتين

تأسيسًا على اختلاف المنطلقات للدولتين سنجد أن هناك تعارض في المصالح ففي حين تسعى إيران للتوسع والعمل على ضمان أمنها في المنطقة والذي يعد على رأس مصالحها وأولوياتها، سنجد أن السعودية تعتبر ذلك مهددًا لأمنها واستقرارها، فهما يلتقيان في السعي لتحقيق أمنهما الداخلي المرتبط بالمحيط الاقليمي لهما ويختلفان في تصور ذلك الأمن وتتعارض مصلحتيهما في كيفية تحقيق ذلك الأمن[1]، وهذا التعارض يتضح في نظرة السعودية للتواجد الأمريكي في المنطقة على أنه ضامن لأمنها الإقليمي في حين تعارض إيران التواجد الأمريكي في المنطقة وتعده مهددًا لأمن المنطقة كون تواجدها يعمل على حماية الكيان الصهيوني الذي يعد المهدد الرئيس لأمن المنطقة، ايضًا سنجد أن السعودية تسعى لتأمين حدودها البرية مع اليمن التي تمتد لأكثر من 1500كم، وهو ما يجعل الأحداث في اليمن ذات تأثير على الأمن السعودي[2] الأمر الذي دفعها لقناعة مفادها أن التواجد الإيراني في اليمن سيعد تهديدًا لأمنها في الوقت الذي ترى إيران فيه أنّ تواجدها في اليمن فرصة لتثبيت نفوذها في المنطقة وتعزيز قدرتها الاستراتيجية والتفاوضية في مواجهة أي احتمالات لتهديد أمنها بالنظر لما تشكله اليمن من قرب جغرافي مع السعودية[3]، وهذا الأمر ينسحب على الأمن الإقليمي والدولي نظرًا لما يشكله موقع اليمن من أهمية بالنسبة للملاحة الدولية ممثلاً بمضيق "باب المندب" الذي تطل اليمن فيه على الساحل الشرقي منه ويُعَدُّ البوابة الجنوبية للبحر الأحمر إذ يربطه بخليج عدن، والبحر العربي، والمحيط الهندي، ويعتبر هذا المضيق الأكثر صلاحية للملاحة الدولية رغم ضيق مساحته فعرضه أقل من ميلين، وهذا جعل القوى المتنافسة إقليميًا تهتم لأي حدث في اليمن خشية أن يؤثر على أمن الملاحة الدولية، وتعد السعودية دولةٍ إقليمية للبحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1800كم وتركز في سياستها الخارجية على تأمين طرق الملاحة الدولية منذ(1972) تاريخ انعقاد المؤتمر الأوّل للبحر الأحمر[4]، وهذا بدوره دفع للتواجد الدولي في هذه المنطقة الذي سيصطدم بالتوجهات الإقليمية المختلفة بين معارض ومؤيد لهذا التواجد وبالتالي سيشكل ذلك الأمر رهان بالنسبة

---

[1] Luíza Gimenez Ceriol, , op.cit,p,p295.

[2] خالد الدخيل، مفارقة الاحتواء: الاستجابة الخليجية لمعضلات التغيير بعد الثورات، السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 192، ابريل 2013، ص76.

[3] أحمد إدعلي، مرجع سابق، ص54.

[4] عايدة العلي سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016، ص ص60، 75.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للاتفاق الإيراني السعودي في محاولة للتوفيق بين تعارض المصالح والحفاظ عليها ولعل ما يحدث اليوم في غزة بعد السابع من اكتوبر والمعروفة بـ"طوفان الأقصى" وما ترتب عليها من محاولة عسكرة البحر الأحمر بعد الهجمات التي يقودها الحوثيون في اليمن ضد السفن المتجهة إلى الكيان الإسرائيلي سيعد أول تلك الرهانات وسيكشف عن المدى أو المحدودية للاتفاق السعودي الإيراني خاصة مع عدم التوصل للاتفاق النهائي بين السعودية والحوثيين حتى اللحظة على الرغم من طول المباحثات التي عقدت بينهما والتي كان قد أعلن مندوب الأمم المتحدة في نهاية ديسمبر (2023) عن التزام الأطراف المتحاربة في اليمن بوقف جديد لإطلاق النار والانخراط في عملية سلام تقودها الأمم المتحدة كجزء من خريطة طريق لإنهاء الحرب في اليمن[1]، كما تتعارض مصلحتي إيران والسعودية إيديولوجيًا من حيث اختلاف الانتماء المذهبي لكليهما وبالتالي سعي كل دولة لنشر المذهب الذي تتبعه وهذا التعارض سيعمل على الحد من تأثير الاتفاق فكيف لهذا الاتفاق أن يؤثر في الصراع الذي اصبح جزء منه مرتبط بنشر واتباع مذهب دون الآخر.

2. الرهانات المرتبطة بأطراف الصراع في اليمن

بدأ الصراع السياسي في اليمن منذ الأحداث التي شهدتها عددٌ من الدول العربية نهاية عام (2010) والتي بدأت بالمطالبة بإسقاط النظام في ما عُرف بـ" ثورة الشباب السلمية" في فبراير (2011)[2]، وشكلت تلك الأحداث السياق العام الذي حدث فيه الصراع والذي انتقل من المطالبة بتغيير النظام واسقاطه إلى اسقاط الدولة اليمنية ودخولها في صراع متعدد الأطراف والقضايا ويمكننا تعريف الصراع اليمني على أنه "تناقضٌ في المواقف لدى الأطراف الفاعلة تجاه الأهداف التي يرغب كل طرف في الوصول إليها إثر أحداث عام(2011) التي أثارت العديد من القضايا الخلافية وأدت إلى اختلاف المواقف وتغيير السلوكيات بشكل متواتر وصولاً إلى ذروة الصراع في عام(2015) بما يعرف بالصراع المسلّح في أدبيات الصراع"[3]، وعلى امتداد الفترة الزمنية للصراع حدثت عدة متغيرات إلا أنّ أيًا منها لم يعمل على التأثير في الصراع بما يمكن معه القول أن الصراع اليمني يتجه نحو الانفراج، ومثّل الاتفاق السعودي الإيراني أحد المتغيرات على الساحة الدولية والذي يشكل تأثيره على الصراع اليمني محور دراستنا هذه من خلال محدودية التأثير التي

[1] الأمم المتحدة تعلن تعهد الأطراف في اليمن بتنفيذ وقف جديد لإطلاق نار، على الرابط: https://2h.ae/ltqF

[2] هيلين لاكنر، انتقال اليمن سلميًا من الحكم الاستبدادي: هل كان النجاح ممكنًا، ترجمة على برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2016، ص2.

[3] عبير الوجيه، الصراع السياسي في اليمن 2011–2015، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2023، ص23.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يرتبط جانبًا منها بحدود ذلك التأثير على مستوى الصراع في اليمن، لأن السياق وحده الذي أتى في ظله الاتفاق لا يمكن أن يعطي صورة واضحة عن محدودية تأثير ذلك الاتفاق دون تحليل ما يرتبط به من محددات تتعلق بالصراع في اليمن والذي سيبرز المحددات من خلال أطراف الصراع التي ستعمل على الحد من فاعلية تأثير الاتفاق.

أ. أهمية أطراف الصراع في تحديد تأثير الاتفاق

تمثل الحدود المرتبطة بأطراف الصراع في اليمن أحد أهم المستويات في تحليل محدودية تأثير الاتفاق على الصراع في اليمن لعدة اعتبارات:

- اولًا: أنّ أطراف الصراع في اليمن كثيرة ومتنوعة ما بين أحزاب وحركات ومؤسسات مجتمع مدني وهذا التنوع يعمل على تعقيد حل الصراع خاصة مع اختلاف توجهات الأطراف ورؤيتها للصراع.
- ثانيًا: ارتباط هذه الأطراف بتحالفات داخلية معقدة ومتغيرة تتغير معها خريطة الصراع وبالتالي يصعب التوصل لحل هذا الصراع[1].
- ثالثًا: تعمل أطراف الصراع في اليمن على تشكيل تحالفات مع أطراف دولية متعددة بما يجعل التعارض بين تلك الأطراف حتمي تبعًا لتغير المتحالفين، وهذا الأمر يرتبط كثيرًا بإيران والسعودية اللتان تشكلان محور الأطراف الإقليمية وقد برز دورهما في الصراع اليمني بشكلٍ كبير ولكن اتفاقهما قد لا يغير كثيرًا في معادلة الصراع اليمني لأن هناك أطراف اخرى ترتبط بقوى إقليمية لها دورها الفاعل في الصراع والتي لن تتوقف عن دعم حلفاؤها وبالتالي تغذية عوامل الصراع بما يقلل من فاعلية تأثير الاتفاق على الصراع في اليمن، ولا يقتصر الأمر على تحالفات أطراف الصراع الداخلية انطلاقا من أنّ الحديث عن أطراف الصراع ينصرف إلى الجهات الفاعلة والمؤثرة في الصراع سواءً كانت داخلية أم خارجية وما يرتبط بها تحالفات الفاعلين في الصراع، حيث أن لتحالفات هذه الأطراف مع أطراف إقليمية التأثير المباشر في الصراع خاصة مع تحقيق تلك الأطراف لمكاسب على الأرض فلا يمكن لدولة مثل الإمارات العربية المتحدة أن تتخلى عن حليفها المتمثل بالمجلس الجنوبي الانتقالي وأن تقبل بحل للصراع دون أن يكون لها من الضمانات ما يكفي لاستمرار سياستها في اليمن عن طريق حليفها، وكذلك الأمر بالنسبة لإيران التي ترى في

[1] Chatham house, Yemen: Key Players and Prospects for Peace, Middle East and North Africa Programme Workshop Summary, 17–18 November 2015,p 4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحوثيين آلية لاستمرار نهجها وسياستها في المنطقة، وهذا سيتأثر بتحالفات هذه الأطراف الإقليمية مع أي طرف دولي قد يشكل تحالفهما صدام وتعارض مع طرف آخر بما سيؤثر على الصراع في اليمن التي مثلت في الفترة الماضية ساحة للحرب بين فاعلين إقليميين ودوليين وليس هناك من الضمانات ما يمكن معها القول أن هذه لحرب وذلك التنافس في أرض اليمن سينتهي.

- علاوة على ما سبق فإن الأطراف هي من ستحدد أيُ قضايا الصراع اكثر أهمية إذ تختلف رؤية الأطراف لقضايا الصراع وهو ما يسهم في إطالة أمده وجعل أي اتفاقات تكون محدودة التأثير خاصة مع وصول الكثير من الملفات المرتبطة بقضايا الصراع إلى طريقٍ مسدود بين الحكومة والحوثيين وكذا تعثر الحسم العسكري للمعارك الدائرة في محافظة مأرب[1]، وستبرز العديد من القضايا التي ستحول دون أن يكون للتقارب السعودي الإيراني أثره على الصراع في اليمن، حيث تبرز في مقدمة تلك القضايا قضية إعادة الاعمار وكيفية بناء الدولة، وكيف ستكون عملية التشارك في الحكم وتقاسم النفوذ في اليمن، وهي قضايا سيعكس كل طرف إما مصالحه المرتبطة بحليفه الإقليمي أو مصالحه المرتبطة برؤيته لإعادة بناء الدولة اليمنية وفي الحالتين ستظهر العديد من اللاتوافقات والصراع البيني المستمر.

ب. تعدد الأطراف واختلاف توجهاتهم

منذ بدء الصراع في اليمن وجد العديد من الفاعلين لكلٍ منهم توجهاته وأهدافه وتحالفاته المعقدة والمتغيرة سواءً مع أطراف محلية أو خارجية ويمكننا تصنيف أهم الأطراف التي سيكون لها دورٌ في الحد من تأثير الاتفاق إلى الأطراف المرتبطة بإيران وتلك المرتبطة بالسعودية وثالثة مرتبطة بطرف إقليمي سيُحد كثيرا من فاعلية الاتفاق، لأن حقيقة أن الصراع في اليمن تجاوز طرفين أمر سيعكس معه العديد من المتغيرات والمحددات للصراع اليمني عامة ولتأثير أي مستجدات على الساحة الدولية على وجه الخصوص.

في ما يتعلق بالأطراف التي ترتبط بالسعودية سنجد الحكومة الشرعية التي تمثل اليمن لدى المؤسسات الدولية والتي تعترف بها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على أنها الممثل الشرعي للبلاد، وهذه الحكومة ممثلة برئاسة الدولة ورئاسة الوزراء وقع إعادة تشكيلها ووقع حولها العديد من التغييرات خاصة منذ ما بعد 2015 عندما شن التحالف العربي بقيادة السعودية هجماته على اليمن بعد سيطرة الحوثيون على العاصمة

[1] Marta Furlan, Implication of the Saudi-Iran deal for Yemen, Political Violence at Glance, at: https://2h.ae/mAuf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

صنعاء وهو ما مثل بداية تكوين حكومتين إحداهما في العاصمة صنعاء وتمثل سلطة الأمر الواقع وتتحكم بمقاليد الأمور في العاصمة صنعاء والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وأخرى في عدن العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية وهي التي ترتبط بالسعودية التي أخذت من العاصمة الرياض مقرًا لها[1]، وهي التي ستمثل أحد المحددات للاتفاق السعودي الإيراني كونها ارتبطت بمصالح مع السعودية وتعارض الحوثيين وهذا يعطي مؤشر على صعوبة التوفيق بين هذه الحكومة وبين الحوثيين، ولعل هذا الأمر أحد الأسباب التي دفعت بالسعودية للتفاوض مع الحوثيين بشكلٍ مباشر هذا من جهة ومن أخرى فهي تعاني من تحديات عديدة ومن أبرزها الصعوبات المالية والذي ترتب عليه تدهور العملة في مناطق سيطرتها إضافة إلى خلافاتها المستمرة مع ممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي والذي يمثل طرف آخر في الصراع سيعمل على تحديد تأثير الاتفاق إضافة إلى الوضع الأمني المتدهور الذي يفرض بطبيعة الحال استراتيجيات قد لا يكون أحدها السعي نحو التقارب مع الحوثيين خاصة مع عودة المعارك في محافظة مأرب التي تعد أحد أهم جبهات الصراع[2]، إضافة إلى التطور الحاصل في البحر الأحمر من خلال ما يقوم به الحوثيون من هجوم على السفن المتجهة للكيان الإسرائيلي وما ترتب عليه من قيام تحالف دولي ضد الحوثيين والذي بدوره سينعكس على الوضع الأمني للدولة اليمنية عمومًا خاصة مع موقف للحكومة الشرعية يعطي مؤشرات لخلافات جديدة بينها وبين الحوثيين وهذا سيعمل بدوره على الحد من تأثير الاتفاق السعودي الإيراني، ففي الوقت الذي ترتبط الحكومة الشرعية كطرف وفاعل في الصراع اليمني بالسعودية فهي ربما ستقف على اعتاب مرحلة جديدة في علاقتها بها في ظل التقارب السعودي الحوثي والذي تنظر إليه على أنه حليف إيران ولم يكن موقفها تجاه الاتفاق إلا تعبيرًا عن عدم القناعة بأن هذا الاتفاق سيكون له اثره في الصراع الدائر في اليمن إذ أعلنت في موقفها من هذا الاتفاق إلى الاستمرار في التعامل بحذر مع النظام الإيراني وذلك حتى ترى توقف إيران عن سياستها التخريبية في اليمن والمنطقة عمومًا[3]، وهذا نابع من موقفها تجاه النظام الإيراني عموما ما يعني أنه سيمثل للاتفاق محدودية في التأثير.

[1] الحرب في اليمن: تسلسل زمني منذ بداية الصراع وصولًا إلى مباحثات سعودية حوثية، على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65242046

[2] مطهر الصفاري، معركة مأرب دلالات ورهانات،20-مايو-2021، على الرابط:
carnegieendowment.org/sada/84572

[3] كيف تلقت الأطراف في اليمن الاتفاق السعودي الإيراني، على الرابط: https://south24.net/news/news.php?nid=3232

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الطرف الآخر الذي سيعمل على تحديد تأثير الاتفاق هم الحوثيون والذين عرفوا في فترة ما بالحركة الحوثية وإن كان لفظ الحركة غير مقبول لديهم انطلاقًا من أنهم لم يشكلوا في بداية ظهورهم حركة حيث وإنما إطار فكري يستهدف التجديد في المذهب الزيدي، وعليه فهم من وجهة نظرهم يمثلون تيارًا شعبيًا[1]، وهذا سيجعلهم فاعل ينطلق في توجهاته باسم الكل ما يعني أنه سيحدد ويرسم سياسات ترتبط به على أنها تمثل الجميع ولعل ذلك كان أحد أسباب تحولهم من مسمى الحركة الحوثية رغبة منهم أن لا يرتبط ذكرهم بمذهب معين أو تنظيم ما[2] إلى جماعة "انصار الله" وهو المسمى الذي اتخذته الحركة بعد أحداث (2011) إثر تحولها من الانحصار في الجانب العسكري حيث دخلت الحركة في ستة حروب مع الدولة اليمنية تتجاوز أسبابها والحديث حولها هذه الفقرة إلى العمل السياسي[3]، وفي تلك المرحلة عملت على بناء العديد من التحالفات مع القوى السياسية المختلفة سواء في بدايات الأحداث مع المعارضين للنظام والمطالبين بإسقاطه أو التحالف مع رموزه في مرحلة ما بعد دخولهم العاصمة صنعاء في 2014 ومن ثم إنهاء ذلك التحالف في ديسمبر(2017) بعد قتلهم لحليفهم الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح"[4]، وهذه المرحلة اتسمت بالمواجهة مع النظام السعودي بعد قيام ضربات التحالف على اليمن وكذا بالتحالف مع النظام الإيراني وهو ما قد يعطي دلالته في قدرة النظام الإيراني على إقناع حليفه في التوجه نحو حل الصراع في اليمن خاصة بعد نجاح الهدنة في أبريل (2022) والتي ذكرت بعض المواقع دور إيران في التوصل لها[5]، وهو ما يمكن معه القول أن علاقة الحوثيين بإيران قد تشكل فرصة لجعل الاتفاق الإيراني ذا أهمية بالنسبة للصراع في اليمن خاصة بعد التقارب السعودي الحوثي والمفاوضات المباشرة مع الحوثيين لإنهاء الحرب في اليمن، وكذا الموقف الحوثي المرحب بالاتفاق السعودي الإيراني واعتباره بداية استرداد أمن الأمة الإسلامية المفقود[6]، إلا أن تلك الفرصة محدودة بموقف الأطراف الأخرى، علاوة على أن الحوثيين تتغير تحالفاتهم

---

[1] عبدالملك العجري، جماعة أنصار الله: الخطاب والحركة (دراسة سوسيوثقافية)، مقاربات سياسية، صنعاء، العدد (2)، يناير 2017، ص10

[2] المرجع السابق، ص10.

[3] عادل سراج، المخاطر والتحديات القائمة تجاه النظام السياسي اليمني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، السنة الجامعية 2019-2020، ص 69،72.

[4] April Longley Alley, Collapse of the Houthi– Saleh alliance and the future of Yemen's war, Crisis Group, Middle East & North Africa, 11 January 2018,p12.

[5] هل تعتبر هدنة اليمن شرطًا لاستكمال الاتفاق النووي الإيراني، على الرابط: https://2h.ae/akbT

[6] كيف تلقت الأطراف في اليمن الاتفاق السعودي الإيراني، مرجع سابق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بشكلٍ مستمر وهو ما قد يعني تغير موقفهم، وبالتالي فإن هذا الاتفاق لن يكون له من التأثير ما يمكن معه القول بأنه سيعمل على حل الصراع في اليمن.

إضافة لما سبق سنجد أن هناك طرف آخر أصبح لديه ارتباطاته مع طرف إقليمي آخر وهو المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تأسس في مايو(2017) بدعم من دولة الإمارات[1]، التي لا ترتبط بعلاقات مستقرة مع إيران وتعمل على اتباع سياسة التدخل في المنطقة عمومًا بشكلٍ يجعلها في منافسة مع العربية السعودية وربما في فتراتٍ لاحقة في مواجهةٍ معها ما سيجعل سياستها تتجه نحو دعم المجلس الانتقالي في معارضته لأي اتفاق من شأنه إنهاء الحرب في اليمن كون ذلك سيؤثر على المكاسب التي حققتها في اليمن وعلى مصالح حليفها المجلس الانتقالي وإن كان الأخير قد رحب بالاتفاق السعودي الإيراني إلا أن موقفه من التقارب السعودي الحوثي قد يشكل أحد التحديات أمام ما يمكن أن ينجم عنه ذلك الاتفاق خاصة مع الانقسامات التي يشهدها المجلس الرئاسي اليمني والذي يضم ممثلين عن المجلس وتغييب دور هذا المجلس في المفاوضات التي تحدث بين السعودية والحوثيين[2]، وهو ما قد يشكل محدودية في تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على الصراع في اليمن.

الخاتمة والاستنتاج

الصراع في اليمن صراعٌ مستمر له خلفيته وقضاياه وأطرافه والذي يصعب معه القول بتأثير توافقات دولية لا تتناول بشكلٍ صريح هذا الصراع وهو ما رأيناه من خلال الاتفاق السعودي الإيراني والذي قد يشكل مرحلة توافقية في علاقة الدولتين أو تقارب يمكن أن يستمر بما يمكن معه وضع أجندات لممارسات في الملفات المشتركة في محيطهما الإقليمي ما عدا ذلك فأنه لن يكون هناك تأثير، فعلى الرغم من أهمية ذلك الاتفاق إلا أنّ أهميته تعود بالنفع على طرفيه وهما السعودية وإيران واللتان قد تغيران من تقاربهما في أي ظرف دولي تمر به علاقتيهما إن كان على مستواهما أو على المستوى المحيط بهما إقليميًا ودوليًا.

---

[1] عاتق جارالله، بوصلة الصراع في اليمن، دراسة لأهم التحولات الاستراتيجية، اسطنبول، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص14.

[2] قراءة في أبعاد الزيارة الرسمية لوفد من جماعة الحوثيين إلى الرياض لإجراء مباحثات مع الجانب السعودي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ص4، متوفر على الرابط:
https://sanaacenter.org/files/Houthis_Make_Official_Visit_to_Riyadh_for_Talks_with_Saudi_Arabia_ar.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن خلال تناولنا لهذه الدراسة وبناء على الإشكالية والفرضيات المطروحة يمكننا استنتاج الآتي:

- تعمل المحددات المرتبطة بمنطلقات السياسة الخارجية للدولتين على الحد من تأثير الاتفاق بينهما على مستوى الصراع في اليمن وذلك نتيجة لتعارض منطلقاتهما ومصالحهما في المنطقة عموما وفي اليمن خاصة والتي تحولت على امتداد الصراع الدائر فيها إلى ساحة حرب بالوكالة.
- بقدر ما للمحددات المرتبطة بالسياق الذي وقع في ظله الاتفاق أهميته في تحديد التأثير تبرز المحددات المرتبطة بأطراف الصراع في اليمن بشكلٍ أكبر وذلك لأن الأطراف لم تعد محصورة في طرفين ولكلٍ منها ارتباطاته الإقليمية التي ستتأثر تبعًا بالظروف الدولية وتغير التحالفات.
- أن الاتفاق السعودي الإيراني أتى في ظل ظروف دولية تمر بالعديد من المتغيرات ما قد يجعل ذلك الاتفاق كسابقيه وبالتالي فإنّ الحديث حول تأثيراته سيكون مرهونًا بمصير ذلك الاتفاق وما يترتب عليه.
- إنّ الصراع في اليمن بالتزامن مع الاتفاق حدث فيه تحول هام وهو تحول السعودية من وسيط في الصراع على الأقل من وجهة نظرها إلى طرف بقبولها التفاوض مع الحوثيين بشكلٍ مباشر دون وجود لطرف ممثل عن الحكومة الشرعية التي تدعما ولكنها غابت عن التفاوض بين السعودية والحوثيين ما قد يؤسس لتغير التحالفات بناء على مخرجات تحددها مصلحة الدولة، وعليه فليس أمام الأطراف اليمنية إلا القبول بتفاوض مباشر لحل الصراع وإنهاؤه مالم سيظل الصراع قائمًا ولن يتأثر بالأحداث الدولية إلا بالقدر الذي يحقق تسويات مؤقتة وليس حل دائم للصراع.

References:

1. Banfsha Ki Nosh, Saudi-Iranian Relations from the Beginning of the Twentieth Century to the Present, Translated by Ibtisam Bin Khadra, Beirut, Dar Al Saqi, First Edition, 2017.
2. Hussein Jaber Abdullah, The Nature of Saudi-Iranian Relations 1990-2001, Berlin, Arab Democratic Center for Strategic Economic and Political Studies, 2021.
3. Khaled bin Mohammed Al Qasimi, The Arabian Gulf in International Politics: Issues and Problems, Beirut, Dar Al Hadatha, Second Edition, 1987.
4. Saqr Al Jabali and others, Dictionary of Political and Civil Terms, Nablus, Center for Media of Human Rights and Democracy "Shams", 2014.
5. Ateq Jarallah, Compass of the Conflict in Yemen, A Study of the Most Important Strategic Transformations, Istanbul, Arab Foundation for Strategic Studies, 2020.
6. Aida Al Ali Sari Al Din, Conflict over the Red Sea from the Yemeni Gate, Beirut, Arab House for Science Publishers, First Edition 2016.
7. Abdul Rahman Sultan, Spotlight on the Saudi Strategy, Amman, Middle East Company, First Edition 1990.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8. Ata Muhammad Zahra, The Iranian Nuclear Program, Beirut, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, First Edition, 2015.
9. Muhammad Shtayyeh, We and the Iranian Nuclear Agreement, Ramallah, 2015.
10. Nabil Khalifa, The Arab-Persian Conflict: A Geopolitical Reading of the Historical Confrontation over the Gulf of Nations, Lebanon, Byblos Center for Studies, 2018.
11. Helen Lackner, Yemen's Peaceful Transition from Authoritarian Rule: Was Success Possible? Translated by Ali Barazi, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2016.
12. Ahmed Adali, "The Saudi and Iranian Role in Yemen and Their Impact on the Political Transition," Arab Politics, Doha, Arab Center for Research and Policy Studies, Issue 36, January 2019.
13. Khaled Al-Dakhil, The Paradox of Containment: The Gulf Response to the Dilemmas of Change after the Revolutions, International Politics, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue 192, April 2013
14. Zulfiqar Ali Abboud, Challenges of the Iranian-Saudi Agreement in Light of the Sino-American Competition, Madarat Iranian Magazine, Issue 20, June 2023.
15. Rasha Adnan Mobaideen, The Iranian Nuclear Agreement and Its Regional and International Implications, Al-Baqa Magazine, Volume 23, Issue 1, 2020.
16. Sabreen Haidar Hassan, Ziad Tariq Abdul Razzaq, The Role of International Powers in the Security of the Arabian Gulf Region, Iranian Orbits Magazine, Issue 20, June 2023.
17. Headache of Daham Al-Fahdawi, Abdul Samad Rahim Zanka, The Criterion for Distinguishing between an International Treaty and an Agreement, Journal of Legal Sciences/College of Law - University of Baghdad Issue 1, 2018.
18. Abdul Malik Al-Ajri, Ansar Allah Group: Discourse and Movement (A Socio-Cultural Study), Political Approaches, Sana'a, Issue (2), January 2017.
19. Amr Saeed, The Saudi-Iranian Agreement and Its Implications for the Chances of Settlement in Yemen, Iranian Orbits Magazine, Issue 20, June 2023.
20. Munim Khamis Mukhlef, New Realism in International Relations: Assumptions, Classifications and Foundations, Analytical Vision, International Studies, Issue 59, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2014.
21. Abeer Al-Wajeeh, The Political Conflict in Yemen 2011-2015, PhD Thesis in Political Science, University of Tunis El Manar, 2023.
22. Adel Seraj, Existing Risks and Challenges to the Yemeni Political System, PhD Thesis in Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tunis El Manar, Academic Year 2019-2020

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/